

ملخص
معرفة
فئة: صناع القرار

مرشاد
مركز بحوث ودراسات الشباب
Youth Research and Studies Center



سن المسؤولية لدى الشباب السعودي

مركز مرشاد لبحوث ودراسات الشباب
2026



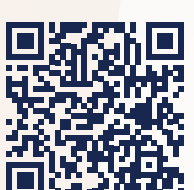
تعالج هذه القضية إشكالية تحديد سن المسؤولية لدى الشباب السعودي، وتنتهي إلى أن المسؤولية بناء مركب متدرج لا حد عمري فاصل، يتداخل فيه النضج العقلي والتكليف الشرعي والاعتبار القانوني. وخلاصتها القرارية أن الخامسة عشرة بداية تحمل المسؤولية، والثامنة عشرة اكتمال الأهلية، وما بينهما مرحلة تمكين مسؤول لا رعاية محضة.

✦ الرسائل المفتاحية

- يمثل سن الخامسة عشرة بداية جوهرية لتحمل المسؤولية، مع اكتمال الأهلية عند الثامنة عشرة وفق السياق النظامي السعودي.
- الفئة (15-18) فئة «تمكين مسؤول» لا «رعاية فقط»، والبالغ خمس عشرة سنة ليس طفلاً وإن لم تكتمل أهليته.
- التدرج في المسؤولية مدخل أكثر واقعية من الفصل الحاد بين الطفولة والرشد.
- توحيد الخطاب المؤسسي حول سن المسؤولية يرفع كفاءة السياسات التعليمية والاجتماعية والقضائية.
- إعادة ضبط المفهوم تدعم مستهدفات رؤية 2030 في بناء الإنسان.

✦ الربط بالإطار الوطني

تنسجم القضية مع مستهدفات رؤية 2030 في بناء الإنسان وتعزيز رأس المال البشري، عبر ترسيخ ثقافة المسؤولية ورفع جاهزية الشباب للانتقال إلى الرشد، وتعزيز مشاركتهم المبكرة في العمل التطوعي والقيادي.



أبرز النتائج ✨

بداية المسؤولية: تبدأ من الخامسة عشرة، ولا يسمى من بلغها طفلاً، وتسميته فتىً أو حدثاً لا تمنع كونه مسؤولاً.

تخفيف العقوبات على الأحداث: ليس لاعتبارهم أطفالاً بل لأن حديث العهد بالبلوغ يُتلف به حتى ترسخ قدمه في التكليف.

التباين الدولي: تحديد السن قائم على التدرج لا على نقطة فاصلة، بما يدعم بناء نموذج سعودي منطلق من المرجعية الشرعية والواقع الاجتماعي.

دلالة النتائج لصناع القرار ✨

النظر إلى الفئة (15-18) باعتبارها فئةً انتقالية مسؤولية يعزز الاستثمار في قدراتها ومهاراتها القيادية بدل حصرها في إطار الحماية، ويتيح برامج أكثر فاعلية لإعدادها للحياة الجامعية وسوق العمل والمشاركة المدنية، ويستدعي إعادة صياغة المفاهيم التشريعية المرتبطة بالطفل والحدث، وتوحيد الخطاب المؤسسي بين الجهات القانونية والتربوية.

خريطة أصحاب المصلحة ✨

يتحدد دور كل طرف على النحو الآتي:

- الجهات التشريعية والتنظيمية: تطوير الأطر والمفاهيم المرتبطة بالطفل والحدث والشباب والأهلية.
- الجهات القضائية والأمنية: لارتباط السن بالإجراءات العدلية.
- المؤسسات التعليمية والشبابية: إعداد الشباب للانتقال التدريجي، وتصميم برامج المشاركة والقيادة المبكرة.
- الأسرة والشباب أنفسهم: شريك التنشئة، والفئة المستهدفة من السياسات والتشريعات.



التوصيات ✨

- تطوير الإطار التشريعي والمصطلحي المنظم لسن المسؤولية.
- إدماج مؤشرات المسؤولية في التعليم العام.
- إطلاق مبادرة وطنية تخصص «يوم المسؤولية للشباب السعودي» لمن أتموا خمسة عشر عامًا.
- إدخال برامج تدريبية وطنية في المدارس الثانوية، مع برامج تأهيل مجتمعي للشباب والأسر.

الخاتمة

إعادة ضبط مفهوم سن المسؤولية في السياق السعودي خطوة نحو بناء جيل أكثر وعيًا وقدرة على تحمل مسؤولياته، تتطلب توازنًا بين الحماية والتمكين، وتعزيز فاعلية السياسات العامة المتوافقة مع رؤية 2030.

مرشاد Mershad
مركز بحوث ودراسات الشباب
Youth Research and Studies Center

